



رؤية تحليلية لأبعاد ومؤشرات التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

ملخص البحث

سعت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في: "ماهي أبعاد ومؤشرات التنمية في ضوء تحليل رؤية مصر ٢٠٣٠؟"، وتم ذلك من خلال استعراض ثلاثة محاور جاء الأول بعنوان: المفاهيم المختلفة للتنمية في ظل المتغيرات العالمية التي تمثلت في: تأصيل مفهوم التنمية، ودراسة وتحليل التنمية في ظل المتغيرات العالمية، وجاء المحور الثاني بعنوان: أبعاد التنمية، ليستعرض أهم أبعاد التنمية وفقاً لتحليل رؤية مصر ٢٠٣٠، وأخيراً وجاء المحور الثالث: ليحمل عنوان جدلية العلاقة بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى ومؤشرات قياس التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ليستعرض علاقة التنمية بالمفاهيم الأخرى، ومؤشرات قياس التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج جاء منها: أن فكرة التنمية ذاتها تطرح فكرة ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط أو تحديد الأهداف، ومن أهم التوصيات الكلمات المفتاحية: التنمية - التنمية المستدامة - أبعاد التنمية - مؤشرات التنمية.



Abstract

The study sought to answer the main problem, which was: “What are the dimensions and indicators of development in light of the analysis of Egypt’s Vision 2030?” This was done by reviewing three axes, the first of which was entitled: The different concepts of development in light of global changes, which were represented in: Rooting the concept of development, And the study and analysis of development in light of global changes. The second axis was entitled: The various dimensions of development in light of Egypt’s Vision 2030, to review the most important dimensions of development according to the analysis of Egypt’s Vision 2030. Finally, the third axis came: to bear the title of the dialectic of the relationship between the concept of development and other concepts and indicators for measuring development in In light of Egypt's Vision 2030, to review the relationship of development with other concepts, and indicators for measuring development in light of Egypt's Vision 2030, the study reached a set of results, including: The idea of development itself raises the idea of the necessity of measurement, whether for formulating policies and plans or setting goals.

Keywords: Development - Sustainable Development - Dimensions of Development - Development Indicators .

المقدمة:

إن الباحث في قضية التنمية وأبعادها ومؤشراتها، يواجه العديد من الصعوبات عند تحديد الجوانب المعرفية النظرية، ويرجع السبب في ذلك لمجموعة من الاعتبارات أهمها: أن الظواهر الاجتماعية والسياسية بصورة عامة، تعتبر ظواهر حركية متعددة المتغيرات، وبالتالي فإن النظريات والمراحل الدالة على التنمية اتسمت بالعمومية وتعدد الأبعاد، كما أن فكرة التنمية ذاتها تطرح فكرة ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط أو تحديد الأهداف، ونظراً للتحويلات



الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية^(١).

١- أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفاهيم التنمية، وعلى وجه الخصوص التنمية الإنسانية، باعتبار أن التنمية هي بناء للإنسان، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وطاقاته، وحسن توظيفها وإدخالها، وعلى ضوء هذه الأهمية تم التركيز على دراسة وتحليل الأبعاد والمؤشرات في ضوء الرؤى الجديدة وعلى وجه الخصوص رؤية مصر ٢٠٣٠، كما تتمثل أهمية الدراسة في أيضاً:

أ- الأهمية العلمية وتتمثل في:

- أنها استكمال للدراسات التي أجريت في مجال التنمية.
- التعرف على المفاهيم الحديثة للتنمية، وأحدث مؤشرات قياس التنمية.

ب- الأهمية العملية وتتمثل في:

- مواجهة التحديات التي تواجه العملية التنموية.
- تتصرف الأهمية العملية إلى نتائج الدراسة التي تسهم في دراسة وتحليل أبعاد ومؤشرات التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ- التعرف على المفاهيم المختلفة للتنمية.
- ب- دراسة وتحليل التنمية في ظل المتغيرات العالمية.
- ج- تحليل أبعاد التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

^(١) محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشراتها"، (نشر بشبكة المعلومات، فبراير ٢٠١٠)، تاريخ زيارة الموقع:

٢٢/١١/٢٠٢٢، موقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/02/>.pdf



- د- تحديد العلاقة بين التنمية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها.
هـ- التعرف على مؤشرات قياس التنمية.

٣- تساؤلات الدراسة:

تتركز الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي وهو: (ماهي أبعاد ومؤشرات التنمية في ضوء تحليل رؤية مصر ٢٠٣٠؟).

وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- أ- ماهي المفاهيم المختلفة للتنمية؟
ب- ما هي أهمية التنمية في ظل المتغيرات العالمية؟
ج- ما هي أبعاد التنمية؟
د- ما هي مؤشرات التنمية؟
هـ- ما هي العلاقة الارتباطية بين التنمية والمفاهيم الأخرى؟
٤- حدود الدراسة (المجال الموضوعي - المجال الزمني):

يمكن بلورة حدود الدراسة موضوعياً وزمنياً كمايلي:

أ- المجال الموضوعي:

تناولت الدراسة موضوع (رؤية تحليلية لأبعاد ومؤشرات التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠)، ويكمن أهمية موضوع الدراسة في ارتباط قضية التنمية بالعديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم تناول النطاق الموضوعي في ضوء الموضوعات التالية:

- تناولت الدراسة المفاهيم المتعددة للتنمية.
- أوضحت الدراسة قضية التنمية في ظل المتغيرات العالمية.
- تناولت الدراسة أبعاد ومؤشرات قياس التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تناولت الدراسة علاقة التنمية بالمفاهيم الأخرى المرتبطة بها ومؤشرات التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.



ب-المجال الزمني:

تلتزم الدراسة بالفترة الزمنية للأحداث حتى إعداد هذه الدراسة والتي شهدت تطوراً كبيراً في مجال التنمية.

٥- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية وأبعادها ومؤشراتها، ومنهذه الدراسات:

استهدفت دراسة "إبراهيم العيسوي"، (٢٠٠٠)^(٢)، دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها، من خلال استعراض التطور المفاهيمي ومؤشرات قياس التنمية البشرية وتطورها في الوطن العربي. كما تناولت دراسة "Daniel Kaufmann, Art Karry" (2008)، والصادرة عن البنك الدولي؛ حيث قدمت الدراسة تغطية شاملة للحكومة الكلية والفردية لعدد ٢١٢ دولة عبر العالم من خلال ست مؤشرات جديدة لقياس التنمية^(٣). كما قدمت دراسة "إيمان رجب، ٢٠١٤"^(٤)، دراسة بعنوان: الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل، تناولت فيها العلاقة بين الأمن والتنمية، وتوضيح مدى العلاقة بين ضرورة تحقيق التنمية لكي يتحقق الأمن. كما تناولت دراسة "سارة بن موهوب، وآخرون"، (٢٠٢٠)^(٥)، استعراض أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة؛ حيث

(٢) إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠).

(٣) Daniel Kaufmann, Art Karry , "Governance Matters VII:Aggregate and individual Governance Indicators (1996-2007)", The World Bank, 2008.

(٤) إيمان رجب، "الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة أحوال مصرية، العدد ٥٣، صيف ٢٠١٤).

(٥) سارة بن موهوب، وآخرون، "التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية"، في: أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر - الأبعاد والتحديات، (الجزائر، ٢٠٢٠).



هدفت إلى تناول التنمية المستدامة من منظور اقتصادي، من خلال تقديم إطار مفاهيمي للتنمية المستدامة واستعراض المؤشرات الخاصة بقياس التنمية.

٦- الإطار المنهجي للدراسة:

أمكن الاستفادة من المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر الطبيعية، والاجتماعية، والدراسات الوصفية والسياسية ودراسة كيفية توضيح خصائص الظاهرة، ومدى ارتباطها بالظواهر الأخرى.

٧- أقسام الدراسة:

يشتمل هذا البحث فضلاً عن المقدمة: ثلاث محاور رئيسية، ويلحق بهم خاتمة تتمثل

في:

- المحور الأول: التطورات المفاهيمية للتنمية في ظل المتغيرات العالمية.
- المحور الثاني: أبعاد التنمية.
- المحور الثالث: جدلية العلاقة بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، ومؤشرات قياس التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. ثم الخاتمة

المحور الأول: التطورات المفاهيمية للتنمية في ظل المتغيرات العالمية

شهد مفهوم التنمية تطوراً كبيراً بدءاً من المفهوم التقليدي، ومروراً بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين، ووصولاً إلى المفهوم المعاصر للتنمية. وتعرف التنمية طبقاً لهذا المفهوم بأنها الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن. ويلاحظ أن هذا المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، وهي التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل إلى كل من "روى هارود Harrod"، و"إيفيس دومار Domar" في توضيح هذه الفكرة في أواخر الثلاثينات وفي الأربعينيات من



القرن العشرين^(١)، ومن هذا المنطلق ولأغراض الدراسة يتم استعراض المفاهيم المتعددة للتنمية والاتجاهات النظرية في دراسة التنمية على النحو التالي:
أولاً: تأصيل مفهوم التنمية تاريخياً:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغير في بيئة النظام الدولي القومية، وانهيار المنظومة الاشتراكية للاتحاد السوفيتي وصعود الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى ذلك إلى تصاعد موجة الديمقراطية في معظم دول العالم، وأدى التغير الذي طرأ على النظام الدولي إلى إحداث تغير في المفاهيم؛ حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة منحني فارق في العلاقات الدولية والسياسة العالمية، وذلك بانتقال المفاهيم من بعدها الاقتصادي والعسكري إلى البعد الإنساني القائم، والمبني على حقوق الإنسان وتكريسها. وانتقل مفهوم الأمن العسكري إلى مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ أي إلى مفاهيم التنمية الإنسانية القائمة على محور الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان. وفي ظل ذلك اتسمت الأوضاع في البلدان النامية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي بالإخفاقات المتتالية للسياسات التنموية، والتي تتميز أنظمتها بالتبعية السياسية والاقتصادية، والتي ورثتها إبان استعمارها قد أدت هذه الفجوة بين العالم المتقدم والدول النامية، بالمؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي إلى اقتراح تغييرات على مستوى أنظمة هذه الدول الاقتصادية وذلك من خلال سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، والإصلاحات السياسية والمتمثلة في تطبيق الديمقراطية في الأنظمة السياسية. ومن هنا ظهرت ثنائية التنمية بمفهومها الواسع، وفلسفة الحكم الرشيد القائم على المبادئ السياسية

(١) عبد الهادي عبد القادر سويقي، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، (القاهرة، دار الساقى، ٢٠٠٨)، ص ٥٦-٥٧.



والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي هدفها في المقام الأول تحقيق التنمية للإنسان باعتبارها هدف وغاية كونه محورا رئيسيا في عملية التنمية^(٧).

وضمن النظريات التي فسرت مفهوم التنمية نظرية التطور الطبيعي والتي تفسر مفهوم التنمية من منظور كلاسيكي، وتقوم نظرية التطور الطبيعي، وذلك من وجهة نظر الباحثة الكندية "سوزان ترومبلي Suzanne Trembley" على مبدأ الغائية، وينظر إليها كسيرادة متناهية، هدفها تحقيق التراكم وبلوغ التقدم، وهذه الخصائص تمثل دلالات التنمية، ومن ثم صار مفهوم التنمية كوسيلة للتغيير لا متناهي، له فعل تراكمي وغاية معينة يراد تحقيقها. وفي هذا الصدد، يرى جيلبيرت ريست Gilbert Rist أن التنمية لها علاقة بالعملية التي تدمج مفهوم التغيير ضمن منظومة التطور الطبيعي، مما يسهل لعملية التنمية الانتقال من منظومة التطور الطبيعي إلى محاولة لتحقيق التغيير الاجتماعي؛ والنتيجة صار كل من مفهوم التطور والتغير الاجتماعي من خصائص ودلالات عملية التنمية؛ وانتهى مفهوم التنمية إلى اعتباره عملية للتغيير لا متناهية، له فعل تراكمي وغاية يجرى تحقيقها، وفي نفس التوجه لم تعد عملية التنمية لا متناهية؛ بل صارت ضرورة حتمية ووسيلة للتطور الطبيعي هدفها تحقيق التغيير الاجتماعي. وهذا الطرح دفع "جيلبيرت ريست" عام ١٩٩٦م، إلى ربط التنمية كعملية بمفهوم الاعتقاد، مما ألزم "سوزان ترومبلي" عام ١٩٩٠م، إلى الاعتراف بصعوبة تحديد وتعريف مفهوم التنمية، لكونه مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المعاني والدلالات، بعضها نظري وآخر إيديولوجي^(٨).

(٧) ليلي لعجال، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، (الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠)، ص ١٤-١٥.

(٨) عمر العمراني، "التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية"، (الحوار المتمدن، العدد ٤٦٥٧، نشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩)، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢١، موقع: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=445237>



وتعد قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين العالمي والقومي، وما يؤكد ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث والمقالات التي تتناول هذا المفهوم بهدف فهم مشكلة التنمية، وكيفية مواجهة التخلف بصورة حقيقية؛ ومن هذا المنطلق كان لابد من تعدد الاتجاهات النظرية التي تحاول التصدي لذلك. ولقد استطاع ابن خلدون أن يربط بين رقي الأمم وتقدمها والتنمية كما جاء في مقدمته الشهيرة، من خلال اهتمامه بدراسة واقع العمران البشري وأحوال الاجتماع الإنساني، والذي عرف بعلم العمران، وما يشير فيه لطبيعة العمران، والتنافس، وكيفية التغلب على هذه المشكلة، ومحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لصالح الإنسان، وهذه الأفكار أثرت في فكر علماء الاجتماع والاقتصاد عند معالجتهم لفلسفة التنمية خلال القرن الرابع والخامس عشر الميلادي^(٩).

ولقد ازداد اهتمام العلماء في القرن التاسع عشر بقضايا التنمية، وكما يرى "ريست Rist" أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب والشرق، وذلك من خلال الاهتمام بأفكار التقدم والتطور الحضاري ورفق الدولة وتخلفها، وتمثل التنمية عند مبشرها الخلاصة العلمية للتفكير الحداثي وتصورات المجتمع البشري. ومن هذه المنطلقات تحولت التنمية من رؤية في الرقي والتقدم البشري يسعى لها الجميع إلى رؤية نهائية تسعى لها معظم الدول لكي تحققها، و يلاحظ أن أهمية هذا التحول يكمن في أنه تجاوز الرغبة في التحقق إلى النفاذ كلغة عالمية ترتبط بحالة تاريخية نهائية تحاول الشعوب منذ العديد من العقود دخول عالمه والوصول إلى احتلال موقع فيه^(١٠).

(٩) إبراهيم الدسوقي، "التلغيزيون والتنمية"، (الإسكندرية، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٩٦-١٩٧.

(١٠) طارق عبد الله، "التنمية مطلب حضاري أم وهم"، (بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٦، ١٩٩٩)، ص ١٥-١٦.



ولقد كان للنظرية التطورية دور في ظهور العديد من النظريات الخاصة بالتنمية، والتي منها نظرية التطور في التنمية؛ حيث أشارت النظرية الكلاسيكية في التنمية " Classical Theory Of Development" إلى أن هناك أهمية كبيرة لعنصر رأس المال والسكان بالنسبة لعملية التنمية، باعتبارهما عناصر أساسية تؤدي بصفة مباشرة إلى حدوث التنمية الاقتصادية، ويعد كلاً من " ريكاردو Ricardo، وآدم سميث Adam Smith، ومالتوس Malthus " من أهم رواد هذه المدرسة^(١).

ويلاحظ أن السمة الرئيسية لهذه الاتجاهات تتمثل في نظرتها المادية؛ حيث أن اتجاه "النمط المثالي" يرى أن حل المشكلة الخاصة بالتخلف تكمن في تحول الدول التقليدية من نمطها التقليدي القائم على النمط الحديث للاقتصاد والسياسة والمجتمع السائد في الدول الصناعية الغربية، بينما نظريات مراحل النمو تقدم تفسيرات مادية للتطور التاريخي، بينما الاتجاه الانتشاري الذي يرى ضرورة تحقيق التنمية عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمؤسسات والقيم الحديثة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، من القطاع الحديث إلى الآخر التقليدي متفقاً في ذلك مع النمط المثالي^(٢).

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التخطيط، وكلاهما وليداً لحقل العلوم الاقتصادية، وقد حاول العديد من العلماء الاقتصاديين وضع مفهوم محدد للتنمية الاقتصادية، ولكنهم لم يجمعوا على مفهوم محدد، ويرجع السبب في ذلك كما يرى البعض هو أن: "عملية التنمية معقدة وتتطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة

(١) آدم سميث، "بحث في أسباب ثروة الأمم"، ط١، ترجمة: حسني زينة (بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٢٠.

(٢) محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، "العلاقة بين التنمية والديمقراطية في آسيا"، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ب.ت.ن)، ص ١٩٥-١٩٧.



التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض^(١٣). كما تعرف التنمية أنها "الانبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا"^(١٤). وهناك من يرى أن التنمية هي "التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع"^(١٥). في حين يعرفها "روستو والت" "ROSTOW Walt" بأنها: "تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، وتبنى الخصائص السائدة في الدول المتقدمة"^(١٦). والتنمية هي أيضا "كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية، لتضييق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن"^(١٧).

وفي ضوء التعريفات السابقة للتنمية يمكن القول بأن التنمية عملية تفاعلية جماعية وتكاملية لها مجموعة من الأهداف الإنمائية، والتي تسعى من خلالها الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات وعلى كافة المستويات: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية،

(١٣) محمد مهنا العلي، "الوجيز في الإدارة العامة"، ط١، (السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٠٤.

(١٤) هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧)، ص ٩٠.

(١٥) شعبان الطاهر الأسود، "علم الاجتماع السياسي"، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٩-١٩٠.

(١٦) موسي اللوزي، "التنمية الإدارية"، (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠)، ص ٢٤-٢٥.

(١٧) عبد الرازق مقري، "مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية"، ط١، (الجزائر، دار الخلد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٨٧-٨٨.



العدد الثاني (ديسمبر ٢٠٢٣)

مجلة العلوم الإدارية والسياسية

الثقافية والحضارية. ولتحقيق ذلك يتطلب تصافر جهود الجميع: الحكومة، المؤسسات والقطاع الخاص، المجتمع المدني، كذلك من خلال الاعتماد على كل الموارد المتاحة، بكفاءة وعقلانية .
ثانياً: التنمية في ظل المتغيرات العالمية:

وفي ضوء ذلك يتم استعراض التنمية في ظل المتغيرات العالمية على النحو التالي:

١ - التنمية في ظل المناخ الدولي الجديد:

ويقصد بالمناخ الدولي الجديد الذي صار من المتعين إتمام التنمية في ظلّه، تلك الظروف التي نجمت عن إعادة ترتيب العلاقات الدولية بين القوتين الأعظم في ضوء انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور قوة جديدة متمثلة في الدولة الروسية، ثم في ضوء ما حدث من انهيار في الكثير من المسلمات واختفاء ما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، ودول شرق أوروبا. فقد أصبحت شعوب الدول النامية تواجه عالماً أقل رفقاً بهم، ولقد تطورت الأمور داخل ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي على نحو جعلته منشغل بالأزمة الحادة فيه، وشغلته عن دوره تجاه الدول النامية. ومن ثم سار على الدول النامية أن تتعامل مع الغرب بصورة مباشرة للحصول على المساعدات الغربية^(١٨).

ويمكن القول بأن الدول النامية باتت تواجه بمفردها قوى الرأسمالية العالمية في لحظة انفرداها بالساحة الدولية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

٢ - التنمية في ظل موجة التحرير والخصخصة:

شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي موجة عارمة للتحوّل من القطاع العام إلى القطاع الخاص "الخصخصة أو التخصيصية" في كثير من بلاد العالم بما في ذلك عدد من الدول التي كانت تنتسب إلى النظام الاشتراكي. وقد صاحب ذلك نشاط محمود لمراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ودور التخطيط والتدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد القومي، وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق والقطاع الخاص في تحقيق التنمية؛ حيث يرى

^(١٨) إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، مرجع سابق، ص ٣١.



فريق أن هذه المراجعة تستوجب تقليل التدخل الحكومي إلى أدنى حد ممكن، واتباع التخطيط التوجيهي وترك الأمور لقوى السوق، مع تقوية عوامل المنافسة من خلال المزيد من الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي. بينما يرى الفريق الآخر أن هذه المراجعة قد أكدت نفس المخاطر وتشير إلى نفس العوامل التي استوجبت في الماضي قيام القطاع العام وتخطيط التنمية وفك الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي، وأن أوضاع الدول النامية لا تتطلب الإقلاع عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بقدر ما تستوجب مراجعة أشكال وأساليب التدخل لزيادة كفاءة القطاع العام والتدخل الحكومي في إدارة وتنمية الاقتصاد القومي^(١٩).

٣- القضايا ذات الصلة بالتنمية والاهتمام المتجدد بها:

شهدت دول العالم تزايد الاهتمام العالمي بعدد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية التنمية. وهي قضايا لم تكن مجهولة تماماً من قبل، ولكنها لم تكن تظفر باهتمام كبير بالقياس إلى القضايا الاقتصادية التي عادة ما يجري التركيز عليها في تناول التنمية ومن أهم هذه القضايا ما يلي^(٢٠):

أ- قضية الثورة العلمية والتكنولوجية:

وتقدم هذه الثورة الحادثة في العديد من المجالات والتي يأتي منها صناعة المعلومات وإعادة هيكلة المواد، فرصاً جديدة لدفع مسار التنمية في البلدان النامية وحل مشكلات ندرة الموارد. كما تمثل في بعض جوانبها الأخرى مخاطر على بلدان العالم النامي مثل انخفاض الطلب على السلع الأولية والطاقة وعلى المنتجات ذات الكثافة العمالية العالية، ومن ثم تآكل الميزة النسبية للدول النامية المبنية على وفرة السلع الأولية والأيدي العاملة.

^(١٩) أنظر: إبراهيم سعد الدين، إبراهيم العيسوي، "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص في الوطن العربي"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠). وللمزيد: إسماعيل صبري مقلد، "تنظيم القطاع العام - الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية"، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٣٢.

^(٢٠) إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، مرجع سابق، ص ٣٢.



ويمكن القول بأن ما تحقق في البلدان النامية من تقدم في مجال التكنولوجيا كان مصحوباً بتزايد تبعية هذه الدول تكنولوجياً للبلدان الصناعية المتقدمة، وأن هناك بعض الدول النامية قد هونت من شأن المساهمة التي يمكن أن يقدمها التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في تنميتها. ومن ثم لم يحدث التزام كاف بتخصيص الموارد اللازمة لزيادة الاعتماد على النفس في المجال التكنولوجي من قبل بعض الدول النامية، وما يؤكد ذلك فطبقاً لبيانات اليونسكو لعام ١٩٩٩، كانت الدول الاشتراكية تخصص نحو ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على البحوث والتطوير، كما كانت الدول الرأسمالية المتقدمة تخصص نحو ٢,٥٪، في حين لم يزد ما خصصته الدول النامية لهذا الغرض عن ٠,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، مما جعل كثيراً من المشروعات في الدول النامية تعتمد على التمويل الأجنبي والمعونات الأجنبية لتمويل تلك المشروعات^(٢١).

ب- قضية الحفاظ على البيئة:

من القضايا التي كان لها عظيم الأثر على التنمية ضرورة زيادة الاهتمام بقضية البيئة؛ حيث أدى التطور التكنولوجي وأنواع الصناعات التي أقيمت بهدف زيادة النمو الاقتصادي إلى إحداث تلوث بالبيئة المحيطة في بعض البلدان النامية وإلحاق بعض الأضرار البالغة في الموارد المتاحة، وعلى وجه الخصوص الأرض والمياه، كما صار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أشد العوامل المتسببة في تهديد البيئة في الدول النامية؛ حيث يؤدي إلى سوء استخدام التربة مما يؤدي إلى الجفاف والتصحر. ومن هنا برز مفهوم التنمية المستدامة والذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة، والتفاعل بين التنمية والبيئة، والمقصود هنا بالتنمية المستدامة التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على

^(٢١) المرجع السابق، ص ٣٢.



الوفاء بحاجاتها. والسبيل الوحيد لذلك هو الاستخدام الحكيم للموارد الحالية، والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد^(٢٢).

ج- قضية الحريات والمشاركة الديمقراطية:

وهناك قضية أخرى حظيت باهتمام كبير وامتزاد في الفترة الأخيرة وهي قضية الديمقراطية والمشاركة؛ حيث تبين أن التنمية وإن بدأت واستمرت لبعض الوقت في غياب الديمقراطية، فإنها غير قادرة على الاستمرار والتواصل في ظل غيابها. وفي هذا السياق تشير الأمم المتحدة إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين التنمية والديمقراطية؛ حيث أن الأهداف الإنمائية غالباً ما تتحقق في ظل شرطين: الأول، حين تعضد المؤسسات والاجراءات الديمقراطية حق الشعب في التعبير عن رأيه عن طريق الادلاء بصوتهم، بالإضافة إلى قدرتهم على محاسبة المسؤولين المنتخبين عن أفعالهم، الثاني، حينما يتم تعزيز قدرة نظام الحكم على توفير السلع والخدمات العامة، وهو ما دعا الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م، إلى الإعلان عن أن الدول الأعضاء لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية، وفي عام ٢٠٠٥م، وصفت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للديمقراطية بأنها إحدى القيم السياسية غير القابلة للتجزئة والتي يجب أن تلتزم بها الدول كافة^(٢٣).

٤- التنمية من منظور المؤسسات الدولية "الأمم المتحدة":

اعتمد المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥، مجموعة أهداف مكونة من ١٧ هدفاً كجزء من جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية المستدامة، وتكمن البيئة في كل من هذه الأهداف - بدءاً من القضاء على الجوع وصولاً إلى الحد من أوجه عدم المساواة لبناء مجتمعات مستدامة

(٢٢) نقلاً عن: اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩). وللمزيد أنظر: إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢٣) ماسيمو توماسولي (محرر)، "الديمقراطية والتنمية"، (الأمم المتحدة، ورقة نقاش، سبتمبر ٢٠١٣)، ص ١٣-١٥.



مجلة العلوم الإدارية والسياسية

العدد الثاني (ديسمبر ٢٠٢٣)

في جميع أنحاء العالم. وتتمثل أهداف الأمم المتحدة في عدد من الموضوعات لعل أهمها القضاء على الجوع والمساواة بين الجنسين والصحة الجيدة بالإضافة إلى توفير الطاقة والمياه والعمل والمحافظة على الحياة في البر والبحر ويشير الشكل التالي إلى الـ ١٧ هدف التي حددتها الأمم المتحدة باعتبارها الأهداف الأساسية للألفية الجديدة^(٢٤):

شكل رقم (١) يوضح أهداف الأمم المتحدة



المصدر: <https://egypt.un.org/ar/sdgs>

المحور الثاني: أبعاد التنمية

عادة ما يقاس مستوى التطور في بلد ما اعتماداً على مستوى التنمية المتحققة في هذا المجتمع؛ كما أن أشكال وأنواع التنمية التي يمكن تحقيقها متنوعة منها ما يتعلق بالجانب السياسي والاقتصادي والثقافي أو التكنولوجي...إلخ، وقد لا تتحقق لمعظم البلدان مستويات

^(٢٤) الأمم المتحدة في مصر، "عملنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر: أهداف التنمية المستدامة في مصر"، (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢)، تاريخ زيارة الموقع ٢٣/١١/٢٠٢٢، موقع:

<https://egypt.un.org/ar/sdgs>



متوازية من التنمية؛ حيث من الممكن أن تتمتع دولة ما بمستوى تنمية اقتصادية أعلى من مستويات التنمية السياسية كما ان مقاييس التنمية تختلف من مجتمع لآخر، وفيما يلي شرح أنواع التنمية:

أولاً: البعد السياسي للتنمية:

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية، وثمة صعوبات كثيرة أيضاً تحول دون وصولهم إلى تعريف موحد. وقد عبر "لوسيان باي L.W.Pye" عن هذه الحقائق بشكل واضح وصريح خلال تقديمه لدراسته في التنمية السياسية. ومن المتفق عليه أن التنمية السياسية ما هي إلا أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشاملة، ومن ثم فهي عملية معقدة متشابكة تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية. ويحفل حقل التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد مفهوم للتنمية السياسية؛ إذ تعتبر شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمن للنظام الداخلي فضلاً عن تطبيق القانون. وهناك تصور يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، أي هي عبارة عن المحصلة السياسية لعملية التحديث السوسيو اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحبة لها^(٢٥). كما يرى البعض الآخر أن التنمية تعني قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية، والأزمات ومعضلات التنمية التي تعترى المجتمع كله، أو بمعنى أنها عملية بناء للأمم الجديدة أو الدول القومية، فهي تعتبر عملية تنظيم الحياة السياسية والطريق لتأدية الوظائف السياسية، وفقاً للمعايير التي يجب أن تكون عليها الدول القومية^(٢٦).

^(٢٥) أنظر: عبد الحليم الزيات السيد، "التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية"، ج ١، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢)، ص ٨٢-٨٤.

^(٢٦) نور الدين زمام، "القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ١٩٣.



وفي هذا الإطار حدد عدد من الباحثين بعض المؤشرات التي تمثل مقومات التنمية السياسية والتي تتمثل في^(٢٧):

أ- تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات والانتماءات.
ب- مشاركة الأفراد في عملية صنع القرارات ديمقراطياً من خلال النظم البرلمانية، والمؤسسات الدستورية والقانونية.

ج- عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة.

د- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.

هـ- نمو قدرات الأفراد على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها.

وتشير العديد من المؤشرات التي تتعلق بدراسة التنمية السياسية إلى أن التنمية السياسية لا تعدو إلا أن تكون عملية تستهدف تخليص المجتمع من التخلف، إلا أن الدخول في سياق العملية التنموية قد يؤدي إلى دخول المجتمع في عدة أزمات هي: أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة والتغلغل ثم أزمة التوزيع والاستقرار وتنظيم السلطة^(٢٨).

من هذا المنطلق وضعت الدراسات السياسية عدة تصورات تتعلق بإعادة هيكلة النظم السياسية من خلال العمل على تغيير البنية المؤسسية والتشريعية والأيدولوجية للمجتمعات بالإضافة إلى العمل على تعبئة المجتمع خلف النظام بما يدعم ما يتخذه من قرارات قد تؤثر على الهياكل التقليدية الموجودة فيه، وهو ما يؤدي بدوره إلى وجود الأزمات السابق الإشارة إليها^(٢٩).

^(٢٧) أنظر: أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،

٢٠٠٣)، ص ١٠٣-١٠٥.

^(٢٨) المرجع السابق، ص ١٠٤.

^(٢٩) المرجع السابق.



ومن هذا المنطلق يرى الباحثون أنه يجب أن تسبق عملية التنمية السياسية عملية التنشئة السياسية؛ حيث تهدف عملية التنشئة السياسية إلى نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال، أو خلق ثقافة سياسية جديدة أو تعديل أو تغيير الثقافة السياسية السائدة، ومن خلال الأدوار وفعاليتها تسهم بقدر كبير في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي المطلوب.

ثانياً: البعد الاقتصادي للتنمية:

تتبع كلمة التنمية من النماء بمعنى الإكثار والارتفاع والزيادة، والنمو الاقتصادي يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل التغيير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فهو أحد أعمدة التنمية، ويلاحظ أن عوامل النمو الاقتصادي ثلاثة هي: العمل ورأس المال والطبيعة ويتفق الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم والمدارس التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو الرئيسي؛ بل يذهب البعض إلى إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع والتجهيزات الرأسمالية^(٣٠). ولقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً واسعاً في مسألة النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، سواء على الصعيد النظري أو على صعيد السياسات الحكومية، وقد تبلور هذا الاهتمام في نشوء ثلاثة مشروعات تبلورت في^(٣١):

- مشروع دولة الرفاهية والازدهار في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية استناداً إلى نظرية "كنز Keynes"^(٣٢)، التدخلية وتحت وطأة المنافسة مع الاتحاد السوفيتي.

^(٣٠) نبيلة داود، "الموسوعة المعاصرة: مدارس مصطلحات، منظمات، هيئات القرن العشرين"، ط ١، (القاهرة، مكتبة غريب، ب.ت.ن)، ص ١٠١-١٠٢.

^(٣١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، (نيويورك، أعداد متنوعة، ١٩٩٠-٢٠٢٠).

^(٣٢) اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية الاقتصاد الكلي، قد ثورة في التفكير الاقتصادي أثناء فترة الكساد الكبير تحدى فيها أفكار الاقتصاد الكلاسيكي المستند للسوق الحر، دعا إلى استخدام السياسات المالية والنقدية للتخفيف من الأثر الكبير للركود الاقتصادي من أهم مؤلفاته "مسلك في الإصلاح النقدي، ونهاية دعه يعمل دعه يمر. أنظر: روبرت سكيلسكي، جون مينارد كينز، "مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، (القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٥).



- مشروع الدولة الاشتراكية السوفيتية التي ترفع شعار الماركسية اللينينية.
- مشروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدولة من خلال ممارسات شعبية وقد عاني هذا المشروع في مختلف بلدان العالم الثالث من أزمات وصعوبات وتعرض لتحديات داخلية وخارجية.

ومن ثم تعني التنمية الاقتصادية واستثمار الموارد الاقتصادية للدولة على نحو تحقق أهدافها، في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهي عملية ليست بديهية أو تلقائية، إنما هي عملية تغيير تخضع لقوانين وأهداف ووسائل وقوة دافعة لها، وهي انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم^(٣٣).

ثالثاً: البعد البيئي للتنمية:

ارتبط مفهوم البيئة في العصر الحديث بالعديد من القضايا والموضوعات الهامة التي تعبر عن مدى التقدم والتخلف التي تعاني منها بعض المجتمعات، وقد برز مفهوم التنمية البيئية ارتباطاً بالتطور العلمي والتكنولوجي، وطغيان الجانب الاقتصادي للتنمية على الجوانب الأخرى، وهو ما أدى إلى إحداث العديد من التأثيرات السلبية على البيئة ومواردها من استنزاف وتلوث؛ بحيث بدا للعيان ما تشهده المجتمعات المتخلفة من تدهور بيئي واضح على كافة الأصعدة ولم تعد الدورات البيئية الطبيعية قادرة على إعادة توازنها الطبيعي مما أدى إلى اختلال في التوازن البيئي وهو ما أدى بدوره إلى عواقب وخيمة على كافة الكائنات التي تعيش على الأرض من بينها الإنسان. وتحدد أهداف التنمية البيئية في عدة نقاط أهمها: نشر ثقافة الوعي البيئي لدي المجتمعات المختلفة، والعمل على الاستغلال المنصف للبيئة، مع أهمية إحداث التوازن بين

^(٣٣) محسن بن العجمي ، "الأمن والتنمية"، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١١)، ص ٦٨.



محاور التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية...إلخ؛ بحيث يمكن إعادة النظر في مستحدثات التنمية وتأثيرها على بيئة الإنسان^(٣٤).

رابعاً: البعد الاجتماعي للتنمية:

١ - التنمية البشرية:

ارتبط مفهوم التنمية البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي عندما ظهر أول تقرير لها بعنوان التنمية البشرية عام ١٩٩٠، وقد ظهر هذا التقرير كرد فعل لاختزال مفهوم التنمية في البعد المادي من خلال الاهتمام فقط بالأبعاد الاقتصادية، وتجاهل الأبعاد الإنسانية والثقافية، وعلى الرغم من ارتباط المفهوم ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلا أنه يمكن القول بأن الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري ارتبطت بكتابات "ثيودور شولتر Theodore W. Schultz"، الذي أوضح أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في ارتفاع انتاجية الفرد في الدول المتقدمة. ومع تطور كتابات التنمية بدأ التركيز على ضرورة الاهتمام بالبعد الإنساني. وقدم "بول ستريتن Paul Streeten" ١٩٩٤، أحد أهم تعريفات التنمية البشرية؛ حيث يقول "إن تنمية الامكانيات البشرية واستئصال الفقر غاية في حد ذاتها ووسيلة لزيادة الإنتاج من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والتغذية وتنمية المهارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالبيئة وهو ما أسماه التنمية البشرية المستدامة"^(٣٥). وهو ما تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها المتتالية والتي صدرت تباعاً بدءاً من عام ١٩٩٠^(٣٦).

^(٣٤) لمزيد من التفاصيل أنظر: نايف بن حمود الكيشة، محمد بن مهنا، "البيئة والتنمية"، (المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣٧هـ)، ص ص ٢٧-٢٨.

^(٣٥) رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، (الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي بالشف، مجلة دراسات في التنمية، العدد ٣، ٢٠١٦)، ص ص ٦-٧.

^(٣٦) صدرت تقارير الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية منذ التقرير الأول عام ١٩٩٠ والذي تعلق بتحديد المفهوم ومقاييس التنمية البشرية ثم ١٩٩١ بعنوان تمويل التنمية البشرية، و١٩٩٢ والذي وضع ابعاد التنمية، و١٩٩٣ عن مشاركة الشعب في التنمية، و١٩٩٤ أبعاد الأمن البشري، و١٩٩٥ عن الجنس والتنمية البشرية،



ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة فإن "التنمية البشرية تعرف على أنها عملية توسيع خيارات الناس وتحديد الخيارات الأساسية الثلاثة، وهي أن يعيش الناس حياة مادية صحية وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على موارد لازمة لمستوي معيشي لائق"^(٣٧). ومن ثم تحددت أبعاد التنمية البشرية في الحياة الطويلة والصحة والمعرفة والتعليم والحرية أي الاهتمام بالنمو الإنساني وتحسين الصحة، وانتفاع الناس بقدراتهم في مختلف مجالات الحياة، ومن ثم يمكن تلخيص أهداف التنمية البشرية في خمسة أهداف أساسية هي^(٣٨):

- أ- بناء إنسان إيجابي وفعال.
 - ب- مساعدة الفرد على التفكير بشكل إيجابي وخلاق.
 - ج- العمل على إتقان المهارات الفردية ومهارات التواصل مع الآخرين.
 - د- المساعدة على تطوير القدرات الفردية.
 - هـ- الاهتمام بالوقت واستغلال الطاقات الفردية ومواجهة مشكلات الحياة.
- ويوضح الشكل رقم (٢) أبعاد التنمية البشرية:

١٩٩٦ العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، ١٩٩٧ محاربة الفقر الإنساني، ١٩٩٨ التنمية البشرية في ظل العولمة، ثم توالى التقارير والتي تناولت الديمقراطية وحرية الثقافة. أنظر: تقارير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <https://www.undp.org/>.

^(٣٧) عدلي أبو طاحون، "إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية"، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨)، ص ٢٣.

^(٣٨) رحالي حجيبة، بوخالفه رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، مرجع سابق، ص ٧.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عمل،

موقع: <https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf>.

٢ - التنمية الاجتماعية:

وفقاً لعدد من الدارسين لا يعد مفهوم التنمية الاجتماعية مفهوماً مستحدثاً، وما هو جديد محاولة تطبيق المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها الدول النامية؛ حيث يرى كل من "أرنست وايت Ernest White"، و"باتن Batten"، أن المفهوم ليس جديداً وإنما الجديد في تزايد الاهتمام به وبالأسس التي يرتكز عليها^(٣٩). ووفقاً لتعريف باتن فإن التنمية الاجتماعية هي: "تلك العملية التي يمكن من خلالها مناقشة احتياجات الأفراد ووضع الخطة الملائمة لسد تلك الاحتياجات" أو هي: "الجهود التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمجتمع من خلال الأفراد أنفسهم"^(٤٠).

(39) Batten.T.R. "Commitments and Their Development", (London, Oxford Uni, 1957), p107.

(٤٠) نبيل السمالوطي، "علم اجتماع التنمية"، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١)، ص ١١٢.



وقد تعددت الجهود الفكرية التي سعت إلى طرح مفهوم محدد للتنمية الاجتماعية، إلا أنها اجتمعت على فكرة الربط بين مفهومي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في بوتقة واحدة انطلاقاً من أن كل منهما تكمل الآخر وأن هناك استحالة للفصل بينهما لأن كل منهما شرط لتحقيق الآخر، كما أن إدراج التنمية الثقافية باعتبارها بعداً مهماً من أبعاد التنمية تشكل مع كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية أبعاداً متكاملة لمفهوم التنمية؛ حيث كشفت بعض الدراسات أن القيام بسياسات تنموية يرتبط إلى حد ما بالوسط الاجتماعي والثقافي المحيط بها، ومن ثم فإن التناقض بينها وبين هذين الواسطين قد يعوق دورها^(٤١). وتكاد تجمع الدراسات المختلفة في علم الاجتماع على وجود عناصر هامة تشكل محور مفهوم التنمية الاجتماعية هي^(٤٢):

أ- العمل على إحداث تغيير عميق في البناء الاجتماعي يستجيب لاحتياجات المجتمع.
ب- زيادة قدرة الإنسان ودعم دوره في التنمية وتزويده بالمعارف والقدرات اللازمة لذلك.
ج- معالجة مشكلات التخلف من خلال العمل على رفع مستوى المعيشة.
د- توفير سياسة عامة للإصلاح والتميز على المستويين الحكومي والبشري.

المحور الثالث: جدلية العلاقة بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، ومؤشرات

قياس التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

من خلال دراسة التطور التاريخي لمفهوم التنمية يمكن ملاحظة وجود حالة من التداخل بين مفهوم التنمية وغيره من المفاهيم المرتبطة به من ذلك:
أولاً: علاقة مفهوم التنمية بالمفاهيم الأخرى:

^(٤١) تفصيلاً: محمد الجوهري، وآخرون، "دراسات في التنمية الاجتماعية"، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ١٤١.

^(٤٢) قامت إحدى الدراسات بتتبع الفكر السوسيولوجي المعاصر لمفهوم التنمية الاجتماعية وأبعاده سواء على المستويين العربي أو الدولي. أنظر تفصيلاً: فكرون السعيد، "استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية"، (الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥)، ص ص ٧٠-٨١.



١- العلاقة بين التنمية ومفهوم التخلف:

اختلف الاقتصاديون في تحديد معيار يعتمد عليه في التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وفي تعريف التنمية والتخلف؛ إذ أنه ليس من السهل وضع تعريف جامع وشامل للتخلف الاقتصادي ينطبق على الدول الواقعة في سيطرته، لأن هذه الدول وإن اتفقت في خصائص مشتركة مع بعضها، تختلف اختلافاً عاماً وعميقاً في ظروفها الطبيعية والاقتصادية ودرجة نضجها وملائمتها للتطور. وفي الواقع أن التخلف الاقتصادي هو اجتماع عدة عناصر، ولا يمكن إرجاع التخلف إلى عنصر واحد لأن هناك خصائص عامة مشتركة تميز الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة، منها انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه، والمشكلة السكانية والبطالة والتبعية الاقتصادية. ومن أبرز السمات الاجتماعية للدول النامية، سوء حالة الإسكان والصحة والخدمات، وغالباً ما يكون مستوى المواليد مرتفعاً. وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة أنماط حسب التنمية الاقتصادية وهي: الدول المتقدمة، والدول المتوسطة، والدول النامية. ومصطلح التخلف هو اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة وقد أعطى الكثير من الاقتصاديين المهتمين بدراسة مشكلة التخلف عدة تعاريف منها: أن البلاد المتخلفة هي: "البلاد التي تتميز بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي وبالتالي يمكن إرجاع الاهتمام بمشكلة التخلف إلى ما يلي^(٤٣):"

- أ- الفقر المزمن الذي تعاني منه كثير من البلاد النامية أو المتخلفة.
- ب- التفاوت الكبير بين الدول النامية والدول المتقدمة في مستوى المعيشة.
- ج- تزايد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة نتيجة نمو الدول المتقدمة بدرجة أكبر وعدم قدرة الدول المتخلفة على اللحاق بها.

^(٤٣) عصام نور سرية، "دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٢.



ونتيجة للخبرات السابقة في مجال التنمية تحول الاهتمام من مفهوم النمو الاقتصادي إلى قضايا أخرى تتمثل في التفاوت والعدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفقر والقضاء على البطالة، ومن ثم وبعبارة أكثر دقة أخذت تتبلور رؤية جديدة لمفهوم التخلف مغايرة لتلك التي ارتبطت بالمفهوم الاقتصادي للتنمية^(٤٤).

وفقاً لتلك الرؤية فإن تخلف تلك الدول لا يعود بالأساس إلى أسباب اقتصادية مثل قلة رأس الأموال المطلوبة لعملية الاستثمار، لأنه على الرغم من توافر الأموال اللازمة للتنمية لم تتمكن تلك الدول إلى الوصول لحالة التقدم ومن ثم تم تحديد أسباب التخلف في الأسباب التالية^(٤٥):

- طبيعة الهياكل الداخلية الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية السائدة في مجتمعات الدول النامية، وما تتسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.
- طبيعة العلاقات الدولية والتي تربط الدول المتقدمة بالدول النامية، والتي تمثل نتاج التطور التاريخي الطويل للنظام الدولي، والذي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال.
- علاقة القوى التي تنشأ من وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية، وتحدد توزيعاً معيناً للسلطة.

وخلاصة القول في شأن جدلية العلاقة بين التنمية والتخلف أن التخلف مرحلة من مراحل التنمية، وعائق من عوائق تحقيق التنمية الشاملة والتقدم والرقى.

^(٤٤) إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، مرجع سابق، ص ١٤. وللمزيد حول النظريات الأساسية لدراسة التنمية والمفاهيم المرتبطة بها مثل النمو، والتحديث، والتقدم والتنمية: يراجع في ذلك: ريتشارد هيجوت، "نظرية التنمية السياسية"، ط١، ترجمة: حمدى عبد الرحمن، وآخرون، (عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١)، ص ٢٠-٢٥.

^(٤٥) محمد مروان السمان، "مبادئ التحليل الاقتصادي"، ط١، الإصدار ٤، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٣٨٤-٣٨٧.



٢- التنمية وعلاقتها بمفهوم التطور والتقدم:

أكدت آراء الباحثين أن مفهوم التطور ارتبط بالنظرية الدارونية، وهذا على الرغم من محاولاتهم تطبيقه على المجتمعات البشرية، للتوصل إلى معرفة المراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات والأسباب التي جعلتهم يستخدمون بعض المفاهيم البيولوجية الأخرى. وهذا ما أشار إليه "هربرت سبنسر H.Spenser" من أن مفهوم التطور استعيرت فكرته من نظريات التطور البيولوجية، والتي تم تدعيمها في القرن التاسع عشر، وهو يشير إلى التطور الحضاري الذي يحدث في مراحل مختلفة، وأنه تعبير عن مسيرة المجتمع خلال فترة زمنية معينة^(٤٦).

ويلاحظ أنه بعد استخدام مفهوم التنمية ازداد الاهتمام بمفهوم التطور في الفترة الحالية، وعلى وجه التحديد بعد ظهور بعض الآراء التي لم تميز بينهما في بعض الأحيان، باعتبار أن التنمية تشير في محتوياتها إلى التطور الذي قد يحدث في المجتمع المراد تنميته، كما تشير معظم التوجهات التي اهتمت بمفهوم التنمية، بأن التنمية تسعى بكل أهدافها إلى إحداث تغيير في شكل التطور الموجود في المجتمع، حتى يتلائم والتغيرات السريعة التي يتعرض لها المجتمع الدولي. كما أكدت الدراسات الحديثة في هذا الشأن أن التنمية تشير بالفعل إلى التطور، ولكنه تطور مقصود بفعل التخطيط المسبق له، وفقاً لبرامج معينه وأهداف معينة، كما أنه لا يمكن حدوث أية تنمية تلقائية في أي مجتمع، بينما يمكن حدوث تطور تلقائي دون التدخل الإنساني^(٤٧).

وقد أكدت كل التحليلات الخاصة بالمفهومين إلى حدوث تطور في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما أن هذه الآراء ساهمت في نفس الوقت في الخلط بينهما. وأحياناً ما يستخدم البعض منهم المفهومين لمعني واحد، وهذا ما يوضح مدى العلاقة بين كلا من مفهوم التنمية

^(٤٦) إبراهيم الدسوقي، "التلفزيون والتنمية"، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

^(٤٧) أنظر: حامد ربيع، "نظرية التطور السياسي"، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢)، ص ٢-٤.



والتطور^(٤٨). وقد يخلط البعض بين مصطلح التطور وبعض المفاهيم الأخرى كالتغير، والنمو والتنمية، والتقدم ليعبر عن مفهوم واحد. فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية بصورة خاصة، غير أن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية وعلى وجه الخصوص علم السياسة أعطي مجموعة من الدلالات، نظراً لتعدد مجالات توظيفه؛ بحيث أصبح هذا الإصطلاح على حد تعبير أحد الباحثين موضوع غامض ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين: أولهما: الخلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور، فالتطور كتقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع آخر أو من صورة لصورة أخرى أو من نظام إلى نظام آخر، ومثال على ذلك: نظرية الدساتير لأفلاطون، ونظرية الدولة لإبن خلدون؛ حيث تكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الوقت، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم الجانب الثالث عنصر الاستغلال الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة^(٤٩).

أما فيما يخص مفهوم التقدم ففي الآونة الأخيرة كثر استخدام مفهوم التقدم على الرغم من أن التقدم قد يحدث في جانب أو جوانب معينة من جوانب المجتمع دون الأخرى، في حين رفضت آراء أخرى هذا الرأي وأشارت إلى ترابط جوانب المجتمع، وتداخلها، كما أن كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به. وأن التقدم الذي يحدث في جانب من جوانبها يؤثر بطبيعة الحال في الجوانب الأخرى^(٥٠). وفي الوقت نفسه استغل فريق آخر من الباحثين لتوضيح العلاقة بين مفهوم التنمية والتقدم، وأشاروا إلى أن المعنى السابق لمفهوم التقدم والذي يعني حدوثه في أحد جوانب المجتمع يكون قريب الشبه مع بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية والسابق ذكرها من قبل، والذي يعني إحداث تقدماً في أحد جوانب المجتمع مثل: مفهوم التنمية الاقتصادية، والذي اهتم به

(٤٨) إبراهيم الدسوقي، "التلفزيون والتنمية"، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٤٩) حامد ربيع، "نظرية التطور السياسي"، مرجع سابق، ص ٢-٣.

(٥٠) إبراهيم الدسوقي، "التلفزيون والتنمية"، مرجع سابق، ص ١٩٧.



علماء الاقتصاد ومفهوم التنمية السياسية والثقافية، وهذا يعني قريب من بعض مفاهيم التنمية الشاملة، والتي تتطلب أيضاً تضامناً من القوى والإمكانات في المجتمع من أجل تنميتها^(٥١).
وخلص القول في شأن جدلية العلاقة بين التنمية ومفهوم التقدم أن مفهوم التقدم مفهوم نسبي أي حسب آراء العلماء على الرغم من ارتباطه بواقع وإمكانات المجتمع، مقارنة بمفهوم التنمية التي تشير في كل مراحلها إلى التقدم والتطور، ومن ثم يتضح الفرق في المعنى بين مفهوم التنمية والتقدم على الرغم من وجود علاقة بينهم.

٣- علاقة التنمية بمفهوم النمو:

يلاحظ أن هناك خلط من قبل الباحثين بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو فيلاحظ أن التنمية -كما سبق وأن تم توضيحها- تعنى تحقيق الزيادة السريعة والتراكمية والدائمة خلال فترة زمنية معينة تحتاج إلى دفعة قوية؛ كي تخرج المجتمع من حالة الركود، والتخلف إلى حالة من التقدم والنمو والرقي والرخاء، كما أنها عملية تتم من خلال جهود منظمة يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة وفي إشارة لتقارير الأمم المتحدة لوحظ أن مشكلات البلاد المتخلفة ليست في حاجاتها لمجرد النمو إنما في حاجاتها للتنمية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية بالإسلوب الكيفي أو الكمي. بينما يعرف النمو على أنه الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، وهو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي^(٥٢).

ويجدر الإشارة إلى أن أغلب التعريفات التي تناولت تفسير مفهوم التنمية اختزلت مفهوم التنمية في مفهوم النمو الاقتصادي السريع، إلا أن الدراسات التي تناولت خبرات الدول النامية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي بينت أن هناك عدم صواب في اختزال مفهوم

(٥١) المرجع السابق، ص ١٨٨-١٨٩.

(٥٢) نائل عبد الحافظ العواملة، "إدارة التنمية: الأسس والنظريات والتطبيقات العملية"، ط ١، (عمان، دار زهران، ٢٠١٠)، ص ٣٦-٣٧.



التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع؛ حيث شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلاً مرغوباً في تحقيقه، ومن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للتنمية وهو تحقيق نسبة ٦٪، ومع ذلك ظلت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والتعطّل. وعلى عكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الاقتصادي للتنمية^(٥٣).

ويمكن القول في ضوء ما سبق بأن التنمية هي تلك الظاهرة المركبة التي تتضمن النمو كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمن حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بينما يشير النمو إلى مجرد مقدار الزيادة الكمية في متوسط دخل الفرد الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.

٤ - التنمية الشاملة ومدى علاقتها بمفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة أثناء انعقاد مؤتمر "ستوكهولم" بالسويد، سنة ١٩٧٢، والذي دار حول البيئة الإنسانية، وناقش هذا المؤتمر قضية الأمن البيئي، والعديد من قضايا البيئة، ومدى غياب التنمية في أغلب دول العالم، وفي ظل هذا المؤتمر تم انتقاد عمليات التنمية التي تجاهلت البيئة المحيطة بها، وخلال انعقاد المؤتمر، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP" والذي يقوم برسم السياسات البيئية الدولية للتعاون بين الدول في

^(٥٣) إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، مرجع سابق، ص ١٣-



تعزيز التنمية^(٥٤)، وظلت التنمية المستدامة في السبعينات لا تتعدى اللقاءات والندوات التي تبحث في إمكانية تحقيق تنمية شاملة تفي بطموحات الأفراد دون أن تضر البيئة^(٥٥).
وخلال العام ١٩٨٢م، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع تقريراً حول حالة البيئة العالمية، والذي أكد فيه حسب إحصاءاته الخطر الذي يهدد العالم، وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢م، تحديداً تم وضع الميثاق العالمي للطبيعة والذي يوجب ضرورة الأخذ بالنظام الطبيعي في كل العمليات التنموية^(٥٦). وبعد عشر سنوات، وتحت رئاسة "بريتلاند جروهارلم Brundtland Gro Harlem"، تم طرح مفهوم التنمية المستدامة بديلاً للتنمية؛ حيث يرى ضرورة وجود توافق بين النمو الاقتصادي وحماية المحيط، وتحقيق المتطلبات الاجتماعية^(٥٧).
ويمكن القول بأن التنمية في ضوء العلاقات السابقة تركز على التنمية بمفهومها الأعم والأشمل والتي تتمثل في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بينما تركز التنمية المستدامة في تحقيق التنمية في كافة الجوانب بما لا يؤثر على حق الأجيال القادمة في التنمية.

٥- علاقة التنمية بالتحديث والتغيير:

^(٥٤) برنامج تابع للأمم المتحدة يقوم بتنسيق الأنشطة البيئية للمنظمة ويعمل على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ السياسات والدراسات السليمة بيئياً، أسسه "موريس سترونج في يوليو ١٩٧٢ وقد ساعد البرنامج في صياغة المبادئ التوجيهية والمعاهدات في شأن قضايا البيئة والتغير المناخي.
^(٥٥) كريم زمران، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٩"، (مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ٧، ٢٠١٠)، ص ١٩٢-١٩٤.
^(٥٦) عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، (الجزائر، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، ٢٠٠٨)، ص ١٩٤.
^(٥٧) كريم زمران، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٩"، مرجع سابق، ص ١٩٤.



يشير التحديث من الناحية التاريخية إلى عملية التغير وأنماط النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن الثامن عشر. ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا في القرن التاسع عشر والعشرين. كما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني والاتجاه نحو الانجاز. ولأغراض الدراسة سوف يتم التركيز على كون التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث وتتم هذه العملية بالخصائص التالية^(٥٨):

أ- أنها عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغييراً جذرياً من التقليدي إلى الحديث.
ب- أنها عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم الاجتماعية، من التصنيع، والتحضير والحراك الاجتماعي وانتشار الوسائل التقنية، وصولاً إلى ارتفاع معدلات التعليم واتساع المشاركة الشعبية.

ج- التحديث عملية تنسيقية، أي أن التغير في عنصر يؤدي إلى التغير في العناصر الأخرى.
د- التحديث عملية عامة أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين وإنما تشهدا معظم الدول.
هـ- التحديث عملية طويلة المدى، ومستمرة، أي أنها ليست انتقالاً فجائياً من التقليدي إلى الحديث، ومن ثم فهي عملية تدريجية تتم على مراحل.

أما فيما يخص التغير فيلاحظ تعدد الآراء والنظريات حول هذا المفهوم لكثرة استخدامه ولكثرة التغيرات وتنوعها وقد أشار أنصار النظرية الوظيفية لمفهوم التغير الاجتماعي على أنه يرتبط بالتيارات والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن مفهوم التنمية يرتبط

^(٥٨) صلاح سالم زرنوقة، "مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية"، في: مصطفى كامل السيد، وآخرون، "صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر"، (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٣)، ص ٢٥-٢٦.



بنفس هذه العوامل أيضاً، مما جعل بعضهم يشير لوجود علاقة بين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي^(٥٩).

ثانياً: مؤشرات التنمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء بهدف صياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف، أم لتقييم النتائج الخاصة بعملية التنمية. ونظراً للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية وفقاً لما تم قراءته من رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن مؤشرات قياس التنمية المستخدمة في رؤية مصر ٢٠٣٠، قد عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة، بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية. وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معروفاً بشكل واف لدي الباحثين؛ حيث يعرف المؤشر بأنه "الذي يشير إلى شيء آخر" لكن بالاستعمال الفعلي يلاحظ أنه كثيراً ما يتم الخلط بين ثلاثة مفاهيم، الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات. ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" فعليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملاً لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها وفي ضوء ذلك ولأغراض الدراسة يتم تناول مؤشرات التنمية على النحو التالي^(٦٠):

١ - المؤشرات الاقتصادية:

وتصف هذه المؤشرات "مجموعة من المعطيات والاحصائيات الكمية التي تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة؛ إذ تعطي تلك المؤشرات عدد من القضايا الاقتصادية كالآداء الاقتصادي للدولة، حجم التجارة الخارجية، معدلات الصادرات والواردات، معدلات النمو

^(٥٩) أنظر: عبد الحليم الزيات السيد، "التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية"، ج١، مرجع سابق، ص ٩٣.

^(٦٠) محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشراتها"، مرجع سابق.



الاقتصادي، والمديونية الخارجية، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي "GNP" كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات^(٦١).

وفي ظل بروز العديد من المؤشرات الاقتصادية للتنمية، بدأ الاهتمام مؤخراً بالمؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية، أي المؤشرات ذات العائدة الاقتصادية الاجتماعية أو على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر وإنفاقها والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار السلع والخدمات التعليمية والصحية والأمن الاجتماعي^(٦٢). فوفقاً لتقرير "ممارسة الأعمال ٢٠١٩" فإن ما أحرزته الدولة المصرية من الإصلاحات وفقاً لهذا التقرير يعد أكبر عدد من الإصلاحات يجري تنفيذها في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وثاني أكبر عدد من الإصلاحات تنفذه إحدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام؛ حيث شملت هذه الإصلاحات خمسة مجالات هي: بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المستثمرين، وسداد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار^(٦٣). ويوضح الجدول (١) البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ كما تم توضيحها:

⁽⁶¹⁾ Hicks, N., & Streeten, P., "Indicators of development: The search for basic needs yardstick", (World Development, 7, 1979), p 567-580.

⁽⁶²⁾ Drewnowski, J., & Scott, W., "The level of living index", (UNRISD, Report 4, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 1966).

⁽⁶³⁾ World Bank. 2017- 2019. "Doing Business". Washington.



م	البرامج	الأولى (٢٠٢٠-٢٠٢١) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٢) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٢٢-٢٠٢٣) (ن=٩٠)	
		%	ك	%	ك	%	ك
١	التنمية الاقتصادية.	٢١	٧٠	٢٩	٩٦.٧	٢٥	٨٣.٣
٢	تطوير خدمات البنية الأساسية.	٨	٢٦.٧	٦	٢٠	٣	١٠
٣	المعرفة والابتكار والبحث العلمي.	٤	١٣.٣	٣	١٠	٢	٦.٧
٤	الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.	١٠	٣٣.٣	٣	١٠	١	٣.٣
	البعد ككل	٤٣	٣٥.٨	٤١	٣٤.٢	٣١	٢٥.٨

المصدر: زينهم مشحوت سيد أحمد خواجه، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية"، (حلوان، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٢١)، ص ٢٦١.

ويوضح الجدول (١) المرحلة الأولى بنسبة ٣٥,٨٪، يليها المرحلة الثانية بنسبة ٣٤,٢٪، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة ٢٥,٨٪، كما أن البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل وفقاً للجدول (١) السابق تمثلت في: التنمية الاقتصادية ٨٣,٣٪، ثم تطوير خدمات البنية الأساسية بنسبة ١٨,٩٪، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي بنسبة ١٠٪، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تركيز استراتيجية التنمية المستدامة بالبرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاقتصادي لمواجهة التحديات الهيكلية التي كانت تواجهها الدولة المصرية في السابق^(٦٤).

^(٦٤) زينهم مشحوت سيد أحمد خواجه، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية"، مرجع سابق، ص ٢٦١ - ٢٦٢. وأيضاً: زينب توفيق السيد عليوة، "التنمية الاقتصادية في أفريقيا بالتطبيق على التجربة المصرية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر



كما استطاعت مصر تحقيق مركزاً متقدماً خلال عام ٢٠١٧-٢٠١٨ لم يتم تحقيقه منذ عام ٢٠١٠-٢٠١١ بتقرير "التنافسية العالمية"؛ حيث وصلت للمركز رقم ١٠٠ من بين ١٣٧ دولة، محققة بذلك تقدماً بنحو ١٥ مركزاً عن السنة السابقة لها. وبذلك تُعد مصر أفضل دولة حققت هذا التقدم بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال هذا العام. فقد حققت مصر تقدماً في الترتيب وفي قيمة مؤشرات المجاميع الرئيسية الثلاثة خلال عام ٢٠١٧-٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق له، وإن كان أفضل تقدم حققه مؤشر مجموعة محفزات الكفاءة، تلاه مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية، فمؤشر مجموعة محفزات الابتكار^(٦٥).

وبالنسبة لدليل التنمية البشرية فقد تقدمت مصر بنحو ١٩ مركزاً في مؤشر التنمية البشرية، وذلك ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢، والذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP؛ حيث وصلت إلى المركز ٩٧ في مقابل ١١٦ في تقرير ٢٠٢٠، بالغم من تراجع قيمة المؤشر عالمياً لعامين متتاليين، مما يعني ارتفاع الدولة المصرية في المؤشر وانضمت لمجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بدلاً من المتوسطة، مشيرة إلى أن ارتفاع ترتيب مصر في المؤشر يرجع لتحسن أدائها في مؤشرات بعدي المعرفة والمستوى المعيشي اللائق^(٦٦).

وقد استهدف برنامج عمل الحكومة "مصر تتطلق" (٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) تحقيق معدل نمو ٨٪ بحلول عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢. وكانت الحكومة قد استهدفت تحقيق معدل

٢٠٣٠"، (مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١١، عدد ٥٣٩، ٢٠٢٠)، ص ٥-٣٢.

(65) World Economic Forum. 2018. The Global Competitiveness Report. Geneva.

(٦٦) أسماء أمين، "مصر تتقدم ١٩ مركزاً في مؤشر التنمية البشرية وتحتل المركز ٩٧ عالمياً"، (القاهرة، جريدة اليوم السابع، (نشر بتاريخ ص سبتمبر ٢٠٢٢ ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٣٠، موقع: <https://www.youm7.com/story/2022/9/9> /مصر-تتقدم-١٩-مركزاً-في-مؤشر-التنمية-البشرية-

وتحتل-المركز/٥٩٠٠١٠٨



نمو ٥,٢٪ في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، وتوضح المؤشرات أن هذا المعدل قد تحقق بالفعل في ذلك العام. وبالنظر لمؤشرات الاقتصاد الكمي، يمكن القول بحدوث تحسن في أهم مؤشرات الاقتصاد الكمي في اتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والاحتياطي من النقد الأجنبي^(٦٧).

وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، فيلاحظ انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العامين الماضيين، وتأثرت بتداعيات فيروس كورونا. على الرغم من الرياح المعاكسة المتزايدة، ولقد كان من المتوقع أن يستمر الاقتصاد المصري في التوسع في الأفق المتوقع، مما يحقق معدل نمو قدره ٥,٤٪ و ٥,٧٪ و ٥,٨٪ في "٢٠٢١-٢٠٢٢"، "٢٠٢٢-٢٠٢٣"، "٢٠٢٣-٢٠٢٤" على التوالي إلا أن تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية قد أثرت على تحقيق هذه المعدلات من النمو^(٦٨).

ويوضح الشكل (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفصلي، والسنوي للفترة ٢٠٢٠-

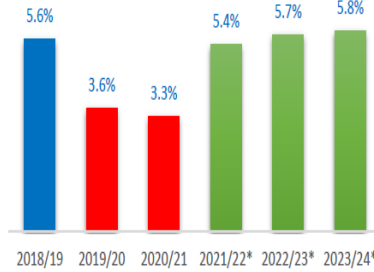
٢٠٢١ على النحو التالي:

^(٦٧) علاء الدين محمود زهران، "من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية: خبرات وأفاق في رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية"، (القاهرة، معهد التخطيط، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٢٧، عدد خاص، مارس ٢٠١٩)، ص ٥٦.

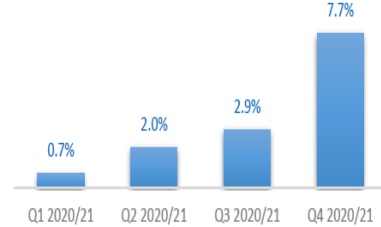
^(٦٨) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، "النشرة الاقتصادية السنوية للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١م"، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٣، موقع: www.mpmar.gov.eg



Annual GDP Growth Rate



Quarterly GDP Growth Rate
FY2020/21



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، النشرة الاقتصادية السنوية للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١م،

موقع: www.mpmar.gov.eg.

٢ - المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت "المؤشرات الاجتماعية" أواخر الستينيات من القرن الماضي، وجاءت لمعالجة قصور المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية ومنها: "تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة". ولقد توجه هذا المؤشر إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميقة للأفراد والأسر مثل: تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير النمو. وتمتاز تلك المؤشرات بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، كما أنها تظهر جانب من التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيراً تشير إلى فجوة التأخر، وفي الوقت الذي يتبع مؤشر الدخل الفردي ترتيباً تصاعدياً من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغني؛ فإن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر الدول. وهكذا يختلف معني فجوة التأخر وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة والوفيات يكون أسرع منالاً من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوي منخفض لمعدل الدخل الفردي^(٦٩).

(69) Hicks, N., & Streeten, P., "Indicators of development: The search for basic needs yardstick", op.cit, p 567-580.



وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس بصورة مباشرة أو ليست معرفة بوضوح؛ لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمر العدالة والأمن والتعليم والصحة، وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية، فتمثل مؤشرات الصحة على سبيل المثال عدد الأطباء النسبي والأسرة دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما. علماً بأن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة، فأعداد الأطباء قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوي الصحة وقد تعكس الوفيات خاصة لدي الشباب الحوادث أساساً وليس المرض^(٧٠).

ويعد مؤشر المساواة الاجتماعية واحداً من أهم المؤشرات الاجتماعية التي يتم وفقاً لها دراسة معدلات التنمية، ووفقاً لهذا المؤشر تقاس المساواة الاجتماعية بعدد من الأبعاد منها نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والمساواة في النوع الاجتماعي وغيرها من الأبعاد التي توضح المؤشر^(٧١).

ففي مجال الرعاية الصحية أمكن تحقيق مستهدف مؤشر معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وذلك بالنسبة للمستهدف في ٢٠٣٠. كذلك يُمكن تحقيق مستهدف مؤشر معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، في حالة التركيز على برامج الرعاية الصحية الأولية وبرامج الرعاية الوقائية التي تستهدف الأطفال أقل من خمس سنوات، وذلك بالنسبة للمستهدف في ٢٠٣٠، ويتطلب تحقيق المستهدف لمؤشر الحالة الغذائية للأطفال أقل من خمس سنوات في ٢٠٣٠ في حالة التقدم إلى موارد بشرية ومالية، حتى يمكن رفع الوعي بالتغذية الصحية

(70) Morris, D.M., "Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index", (New York: Pergamon Press, 1979).

(٧١) أنظر: محمد للوشي، نخلة لبوخ، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٩-٢٠١٤"، (مجلة الإبداع، المجلد ٥، العدد ٥، ٢٠١٥)، ص ٧-١٩.



المتوازنة، خاصةً للأممهات. كذلك يتطلب الأمر تحقيق التكامل بين وزارات الصحة والسكان، والتربية والتعليم، والتضامن الاجتماعي، والإعلام، والمجلس القومي للطفولة والأمومة^(٧٢).

أما فيما يخص التعليم أمكن رصد مجموعة من النتائج تمثلت في^(٧٣):

- تحسن أربعة مؤشرات للتعليم الأساسي، وهي نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان جودة التعميم، ونسبة الأمية في الفئة العمرية (١٥-٣٠)، وترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي، وترتيب مصر في نتائج اختبار "TIMESS".
- تحسنت بعض مؤشرات التعليم العالي بدرجة كبيرة في اتجاه تحقيق مستهدفات الاستراتيجية، مثل معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة، ومعدل الطلاب إلى كل عضو هيئة تدريس، ونسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدون في الجامعات المصرية حسب التخصص.

- تخطت بعض المؤشرات المستهدف لها في عام ٢٠٢٠، وهي: عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وعدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي. وفي المقابل قد تراجع مؤشر نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة عن قيمته في سنة أساس الاستراتيجية، مما يصعب معه تحقيق المستهدف له في عام ٢٠٢٠م. ويوضح الجدول (٢) البرامج

^(٧٢) المرجع السابق، ص ٥٩. وللمزيد: منى عرفة حامد عمر، "دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"، (المنوفية، مجلة كلية التربية، مجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠١٨)، ص ١٠.

^(٧٣) UNDP, "Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update", (United Nations Development Programme. New York. 2018).



والمشروعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠
كما يوضحة التحليل^(٧٤):

م	البرامج	الأولى (٢٠٢٠-٢٠١٦) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢٥-٢٠٢١) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٣٠-٢٠٢٦) (ن=٣٠)		المجموع (ن=٩٠)	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
١	العدالة الاجتماعية.	١٦.٧	٥	١٠	٣	٦.٧	٢	١١.١	١٠
٢	الصحة.	٢٦.٧	٨	١٦.٧	٥	٦.٧	٢	١٦.٧	١٥
٣	التعليم والتدريب.	١٦.٧	٥	٢٠	٦	٦.٧	٢	١٤.٤	١٣
٤	الثقافة.	٢٦.٧	٨	١٣.٣	٤	١٣.٣	٤	١٧.٨	١٦
البعد ككل		٢١.٧	٢٦	١٨	١٨	٨.٤	١٠	١٥	٥٤

وبتحليل بيانات الجدول (٢) يتضح أن البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها الجدول تمثلت في: المرحلة الأولى بنسبة ٢١,٧% يليها المرحلة الثانية بنسبة ١٥% وأخيراً تأتي المرحلة الثالث بنسبة ٨.٤%، كما أن البرامج والمشروعات تمثلت في: الثقافة بنسبة ١٧,٨%، ثم الصحة ١٦,٧%، وأخيراً العدالة الاجتماعية بنسبة ١١,١%، ويمكن إرجاع ذلك إلى اهتمام استراتيجية التنمية المستدامة بالبرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد الاجتماعي^(٧٥).

^(٧٤) زينهم مشحوت سيد أحمد خواجه، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية"، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣. وأيضاً: رجب محمد السيد الكحلوي، "الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠"، (مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد ٦٩، ٢٠١٩).

^(٧٥) المرجع السابق، ص ٢٦٣. وللمزيد: رجب محمد السيد الكحلوي، "الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠"، مرجع سابق.



من الصعب تحقيق هدف الاستراتيجية الخاص بنسبة الموارد المائية المستهلكة لإجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة بدون التوسع في مشروعات تحمية المياه من ناحية، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار ظاهرة التغيرات المناخية على الموارد المائية من ناحية أخرى. وهذا ما سعت الدولة المصرية لمعالجته من خلال خطتها الاستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك من الصعب تحقيق هدف متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، بالنسبة لتركيز ملوثات الهواء، على الرغم من تخطى مؤشر عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المستهدف له في عام ٢٠٢٠. إلا أن هناك ضغطاً شديداً على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في بعض المحميات، مما قد ينبئ بالتدهور السريع لهذه المحميات، ويهدد استدامتها في المستقبل، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تدهور هذه المحميات^(٧٦).

وبالنظر لمؤشرات قياس الأداء البيئي يُؤخذ عليها بشكل عام عدم وضوح درجة التأثير والتشابكات بين بعض مؤشرات القياس ذات التأثير البيئي المباشر. فعلى سبيل المثال، يوجد فصل لبعض مؤشرات قياس أنشطة الاقتصاد الأزرق عن مؤشرات قياس الأداء البيئي، وعدم قياس البعض الآخر، في حين أن الاقتصاد الأزرق جزءاً أساسياً من الاقتصاد الأخضر بصفة عامة، والنظم البيئية بصفة خاصة. كما يلاحظ أن بعض مؤشرات التنمية العمرانية تحسنت مقارنةً بقيمتها في سنة أساس الاستراتيجية؛ بل وحقت المستهدف لها في عام ٢٠٢٠، وهي: فجوة الإسكان، ونصيب الفرد من المساحات الخضراء في المدن، ونسبة السكان الذين لديهم نظام مياه شرب آمنة؛ حيث اعتمدت الدولة استراتيجية المدن الخضراء في كافة المدن الجديدة،

^(٧٦) علاء الدين محمود زهران، "من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية: خبرات وأفاق في رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية"، مرجع سابق، ص ٦٢.



للتوسع في المساحات الخضراء داخل تلك المدن. بينما بعض المؤشرات الأخرى قد تحسنت، ولكنها مازالت بعيدة عن تحقيق المستهدف لها في عام ٢٠٣٠^(٧٧).

ويوضح الجدول (٣) البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كما يوضحة التحليل^(٧٨):

م	البرامج	الأولى (٢٠٢٠-٢٠١٦) (ن=٣٠)		الثانية (٢٠٢٥-٢٠٢١) (ن=٣٠)		الثالثة (٢٠٣٠-٢٠٢٦) (ن=٩٠)	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	الاستدامة البيئية.	٩	٣٠	٤	١٣.٣	٣	١٠
٢	التنمية العمرانية.	٨	٢٦.٧	٦	٢٠	٢	٦.٧
	البعد ككل	١٧	٢٨.٤	١٠	١٦.٧	٥	٨.٤

وبتحليل بيانات الجدول (٣) يتضح أن البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ككل كما يوضحها التحليل تمثلت في المرحلة الأولى بنسبة ٢٨,٤% يليها المرحلة الثانية بنسبة ١٦,٧%، وأخيراً المرحلة الثالثة بنسبة ٨,٤%. كما أن البرامج والمشروعات المرتبطة بالبعد البيئي تمثلت في: نسبة ١٧,٨% للاستدامة البيئية، والتنمية العمرانية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة يتمثل في ضمان حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية وفي التنمية الذي يتضمن شقين:

^(٧٧) المرجع السابق، ص ٦٢.

^(٧٨) زينهم مشحوت سيد أحمد خواجه، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية"، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٣. وأيضاً: رجب محمد السيد الكحلوي، "الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠"، مرجع سابق.



الأول يتضمن العناصر الأساسية لإدارة الموارد الطبيعية البيئية، والثاني يتضمن التنمية العمرانية.

الخاتمة:

في ضوء تحليل مفهوم التنمية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، يلاحظ أن مفهوم التنمية مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المعاني والدلالات، بعضها نظري وآخر إيديولوجي، وأن كيفية التحدي في الترابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؛ حيث يتضح أن مفهوم التنمية مرتبط بأغلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويمتد أصله في الفكر الاقتصادي مقترناً بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تتبلور التنمية في العديد من الجوانب أهمها: التنمية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، ويمكن القول بأن الجانب الاجتماعي تختلط فيه التنمية مع البعد الاقتصادي، كما ترتبط التنمية بأبعاد جوهرية مشتقة جميعاً من الجوانب الثلاثة سالفه الذكر. كما تطرح الفكرة التي تقوم عليها التنمية، ضرورة قياس النتائج سواء كانت بهدف صياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف، أم لتقييم النتائج الخاصة بعملية التنمية، ولذلك تستخدم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية كأحد أهم مؤشرات قياس تحقق التنمية.

وجاء من أهم النتائج عند تقييم التجربة المصرية في التنمية رؤية مصر ٢٠٣٠، يلاحظ أن نتيجة للإتجاهات التنموية التي قامت مصر باتباعها مكنت الدولة المصرية من تحقيق تحسناً كبيراً في العملية التنموية، وخصوصاً في مجال التنمية البشرية، والذي بدا واضحاً خلال الفترة السابقة، ويؤكد ذلك تقريرى المراجعة الوطنية مصر، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والذي أوضح نتائج الإصلاح الاقتصادي المصري، ونجاح المؤسسات النقدية في احتواء الضغوط التضخمية والتقليل من آثارها، واستعادة الاستقرار الاقتصادي. وبتقييم البعد الاجتماعي، يلاحظ أن هناك تحسن في تحقيق العدالة الاجتماعية في مؤشرين من مؤشرات العدالة الاجتماعية، وهما الثقة في الحكومة، وتوزيع الدخل، في حين تراجعت بعض



العدد الثاني (ديسمبر ٢٠٢٣)

مجلة العلوم الإدارية والسياسية

المؤشرات المتاحة عن العدالة الاجتماعية عن قيمها في سنة أساس الاستراتيجية، مثل: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع العربية

إبراهيم الدسوقي، "التليفزيون والتنمية"، (الإسكندرية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ٢٠٠٧).

إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠).

إبراهيم سعد الدين، إبراهيم العيسوي، "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص



- في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).
- أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣).
- آدم سميث، "بحث في أسباب ثروة الأمم"، ط١، ترجمة: حسني زينة (بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧).
- أسماء أمين، "مصر تتقدم ١٩ مركزاً في مؤشر التنمية البشرية وتحتل المركز ٩٧ عالمياً"، (القاهرة، جريدة اليوم السابع، (نشر بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٣٠، موقع: <https://www.youm7.com/story/2022/9/9-مصر-تتقدم-١٩-مركزا-في-مؤشر-التنمية-البشرية-وتحتل-المركز-٩٧-عالميا/>).
- إسماعيل صبري مقلد، "تنظيم القطاع العام - الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية"، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩).
- الأمم المتحدة في مصر، "عملنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر: أهداف التنمية المستدامة في مصر"، (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢)، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢٣، موقع: <https://egypt.un.org/ar/sdgs>
- إيمان رجب، "الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة أحوال مصرية، العدد ٥٣، صيف ٢٠١٤).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، (نيويورك، أعداد متنوعة، ١٩٩٠-٢٠٢٠).
- حامد ربيع، "نظرية التطور السياسي"، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢).
- رجب محمد السيد الكحلوي، "الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠"، (مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مجلة البحوث القانونية



رحالي حبيبة، بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، (الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي بالشف، مجلة دراسات في التنمية، العدد ٣، ٢٠١٦).

روبرت سكيلسكي، جون مينارد كينز، "مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، (القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٥).

ريتشارد هيجوت، "نظرية التنمية السياسية"، ط١، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، وآخرون، (عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١).

زينب توفيق السيد عليوة، "التنمية الاقتصادية في أفريقيا بالتطبيق على التجربة المصرية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، (مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١١١، عدد ٥٣٩، ٢٠٢٠).

زينهم مشحوت سيد أحمد خواجه، "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية"، (حلوان، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٢١).

سارة بن موهوب، وآخرون، "التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية"، في: أعمال الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر - الأبعاد والتحديات، (الجزائر، ٢٠٢٠).

شعبان الطاهر الأسود، "علم الاجتماع السياسي"، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣).

صلاح سالم زرنوقة، "مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية"، في: مصطفى كامل السيد، وآخرون، "صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر"، (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٣).



طارق عبد الله، "التنمية مطلب حضاري أم وهم"، (بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٦، ١٩٩٩).

عبد الحليم الزيات السيد، "التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية"، ج ١، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢).

عبد الرازق مقري، "مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية"، ط ١، (الجزائر، دار الخلد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

عبد الهادي عبد القادر سوفي، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، (القاهرة، دار الساقى، ٢٠٠٨).

عدي أبو طاحون، "إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية"، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨).

عصام نور سرية، "دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ٢٠٠٦).

علاء الدين محمود زهران، "من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية: خبرات وأفاق في رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية"، (القاهرة، معهد التخطيط، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٢٧، عدد خاص، مارس ٢٠١٩).

عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، (الجزائر، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، ٢٠٠٨).

عمر العمراني، "التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية"، (الحوار المتمدن، العدد ٤٦٥٧، نشر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩)، تاريخ

زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢١، موقع: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44>.5237

فكرون السعيد، "استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية"، (الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينية، رسالة دكتوراة، ٢٠٠٥).



كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٩"، (مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ٧، ٢٠١٠).

اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩).

ليلي لعجال، "واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"، (الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠).

ماسيمو توماسولي (محرر)، "الديمقراطية والتنمية"، (الأمم المتحدة، ورقة نقاش، سبتمبر ٢٠١٣).

محسن بن العجمي، "الأمن والتنمية"، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١١).

محمد الجوهري، وآخرون، "دراسات في التنمية الاجتماعية"، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣).

محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم مسعد، "العلاقة بين التنمية والديمقراطية في آسيا"، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ب.ت.ن).

محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشراتها"، (نشر بشبكة المعلومات، فبراير ٢٠١٠)، تاريخ زيارة الموقع: ٢٢/١١/٢٠٢٢، موقع:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/02/.pdf>

محمد للوشي، نخلة لبوخ، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٩-٢٠١٤"، (مجلة الابداع، المجلد ٥، العدد ٥، ٢٠١٥).

محمد مروان السمان، "مبادئ التحليل الاقتصادي"، ط١، الاصدار ٤، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).



محمد مهنا العلي، "الوجيز في الإدارة العامة"، ط١، (السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

منى عرفة حامد عمر، "دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠"، (المنوفية، مجلة كلية التربية، مجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠١٨).

موسي اللوزي، "التنمية الإدارية"، (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠).

نايف بن حمود الكيشة، محمد بن مهنا، "البيئة والتنمية"، (المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٥).

نائل عبد الحافظ العواملة، "إدارة التنمية: الأسس والنظريات والتطبيقات العملية"، ط١، (عمان، دار زهران، ٢٠١٠).

نبيل السمالوطي، "علم اجتماع التنمية"، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١).

نبيلة داود، "الموسوعة المعاصرة: مدارس مصطلحات، منظمات، هيئات القرن العشرين"، ط١، (القاهرة، مكتبة غريب، ب.ت.ن).

نور الدين زمام، "القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧).

هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية"، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧).

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، "النشرة الاقتصادية السنوية للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١م"، تاريخ زيارة الموثع ٢٠٢٣/٣/٣، موقع:

www.mpmar.gov.eg



المراجع الأجنبية:

- Batten.T.R. "Commities and Their Development", (London, Oxford Uni, 1957).
- Daniel Kaufmann, Art Karry , "Governance Matters VII:Aggregate and individual Governance Indicators (1996-2007)", The World Bank, 2008.
- Drewnowski, J., & Scott, W., "The level of living index", (UNRISD, Report 4, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 1966).
- Hicks, N., & Streeten, P., "Indicators of development: The search for basic needs yardstick", (World Development, 7, 1979).
- Morris, D.M., "Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index", (New York: Pergamon Press, 1979).
- World Economic Forum. 2018. **The Global Competitiveness Report**. Geneva.